عملية تحرير مصر

ربما لا يصح لأحد أن يخلط الأوراق، أو أن يتصور أن بوسعه خداع الناس فى لحظة خطر عاصف، فالمهمة الآن هى تحرير البلد إن شئنا أن يعيش أهله أحرارا.

وحين يخرج ملايين المصريين مجددا إلى الشوارع، فهم يخرجون لتثبيت أقدام الثورة، ولتجديد نداء ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وهو اليوم الحاسم والمحورى فى حياة ثورة بدأت فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وشهدت سيرتها تعثرات وإعاقات مستمرة حتى هذه اللحظة، فلم يكن مجلس طنطاوى وعنان أمينا على الثورة، بل كان مجرد طبعة عليلة من حكم جماعة مبارك ذاتها.

وكان حكمه امتدادا للثورة المضادة بالمبنى والمعنى، كان استطرادا لحكم الثورة المضادة والانقلاب على الثورة الأم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكذلك فعل حكم الإخوان، والذى كان تجديدا لحكم الثورة المضادة بالمعنى دون المبنى، فقد تغير الشخوص، وبقيت الاختيارات كما كانت، وأعادت صنع المأساة المصرية ذاتها، مأساة بلد ضاع استقلاله الوطنى، وتحول إلى مستعمرة للأمريكيين، وإلى مجتمع الطبقة الأغنى فى المنطقة، ومجتمع الشعب الأفقر فى المنطقة، فقد ظلت مصر أسيرة ـ كما كانت ـ لاختيارات الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، وهذا هو السبب الجوهرى لتجدد الثورة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتى كانت أعظم وأكبر تجمع ثورى فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره، واجتاحت حكم الإخوان فى ضربة كبرى، لم تكن مفاجئة، بل سبقتها هبات مليونية الطابع فى أواخر نوفمبر ٢٠١٢، وفى الذكرى الثانية لموجة الثورة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١٣، كانت الأزمة تحتدم، ودعوى الشرعية الإجرائية تسقط

بسرعة، فقد ولى محمد مرسى الإخوانى رئاسة مصر فى انتخابات عامة أجراها مجلس طنطاوى وعنان، وبعد عقد صفقات فى الظلام بين الطرفين، كان أظهرها فى تعديلات المادة (٨) من قانون الأحكام العسكرية، والتى منحت طنطاوى وعنان وشركاهما حصانة ضد المحاكمات أمام القضاء الطبيعى، وبالذات فى جرائم المال والدم، ثم كان ما كان من إعلان فوز مرسى بالرئاسة، وما بدا من استبدال سلس لمراكز طنطاوى وعنان فى قيادة الجيش، وهو ما كان موضع ارتياح ظاهر لدى القوى الثورية، لكن هذه القوى ذاتها لم تواصل ارتياحها لرئاسة مرسى الكئيبة، وبالذات عندما أصدر مرسى إعلانه الدستورى المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، عند هذه اللحظة تحول الخلاف إلى شقاق وفقدان ثقة بمرسى، وفقد مرسى ما تبقى من شرعيته الإجرائية، فقد هدم مرسى شرعية انتخابه بنفسه، أو هدمها له مكتب الإرشاد الذى كتب له نص الإعلان المنكود، وكانت تلك نهاية قصة مرسى كرئيس منتخب، ولم يفده إعلانه العبثى اللاحق بإلغاء الإعلان، فقد استبقى آثاره الباطلة فى الدستور ومجلس الشورى، وصارت القصة كلها بطلانا فى بطلان، فالسلطة المنتخبة مقيدة بطبيعتها، السلطة المنتخبة مقيدة بشروط انتخابها، وقد جرى انتخاب مرسى كرئيس للسلطة التنفيذية، وليس كحاكم بأمره، ولا بأمر مكتب الإرشاد، وقد فسخ مرسى بإعلانه المنكود - ثم باستبقاء آثاره - نصوص العقد الضمنى بينه وبين الناخبين، ومنذ هذه اللحظة، تحول وجود مرسى فى الرئاسة إلى سلطة اغتصاب، وهذا ما قلناه من وقتها بالضبط، فقد قلنا - وقتها - إن مرسى فقد شرعيته الإجرائية تماما، وأقدم على أول جريمة خيانة عظمى بخيانة الدستور، وقلنا إن الشرعية - بعد انقلاب مرسى - عادت للأصل أى للناس، وأن الشرعية الكاملة توافرت لمبدأ الخروج السلمى عليه، وحتى يتحقق هدف عزله وخلعه لمن استطاع إلى ذلك سبيلا، وفى أول أيام العام الجارى، قلنا إن ٢٠١٣ هو عام النار فى مصر، وقلنا أن الاحتقان الاجتماعى والسياسى سيواصل سيرته، وأن يوم خلع مرسى صار أقرب من

طرف الإصبع، وهو ما تحقق فى عاصفة بشرية جبارة اجتاحت مصر بدءا من الخامسة مساء الثلاثين من يونيو، وصدر فيها أمر الشعب القائد الأعلى لقواته المسلحة، ولم يكن للقيادة العامة للجيش، ولا للفريق أول عبد الفتاح السيسى، لم يكن لأحد إلا أن ينفذ، ويخلع سلطة الاغتصاب والفشل والخيانات، وأن يفتح الطريق لفترة انتقالية قصيرة، يكتب فيها الدستور، ويستفتى عليه الشعب، ثم تجرى انتخابات البرلمان فالرئاسة، فيما لا تحظى الرئاسة المؤقتة وحكومتها سوى باعتبار بروتوكولى عابر، فهى ليست سلطة منتخبة ولا هى سلطة ثورية، وعناصرها - فى الأغلب - من جماعة النظام الذى ثار عليه الشعب.

وهنا لابد من التوقف تجنبا لخلط الأوراق، فوصف ماجرى بالانقلاب العسكرى مجرد كلام فارغ، وعلى قدر عظيم من التفاهة، فعقب الموجة الثورية الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وخلع مبارك فى ١١ فبراير ٢٠١١، آلت السلطة كاملة ومباشرة إلى المجلس العسكرى، أى إلى قيادة الجيش وقتها، ولم يتحدث الإخوان وقتها عن انقلاب عسكرى، ولا تحدث الأمريكان، والسبب ظاهر، وهو أن الإخوان وقتها كانوا مشغولين بالتمكين للجماعة على حساب الثورة، وبعقد الصفقات مع مجلس طنطاوى وعنان، وبكسب عطف الأمريكان، وبتطمين إسرائيل على المودة وحسن الجوار، ولم يكن يعنيهم أن تذهب مصر إلى الجحيم، مادام قادة الإخوان يرفلون فى النعيم، وطبقوا - مع حكمهم البرلمانى فالرئاسى - مبدأ «طظ فى مصر»، ثم طبقوا مبدأ «طظ فى الثورة»، ووصلت بهم الصفاقة إلى حد الإدعاء بالتطابق بين الإخوان والثورة، مع أنهم - أى قادة الإخوان لا شبابهم - آخر من التحقوا بالثورة، وأول من خانوا الثورة، ثم خانوا البلد كله، وخذلوا الملايين التى أعطتهم أصواتها بفشلهم المذهل، ثم بتصالح ملياردیرات الإخوان مع ملياردیرات جماعة مبارك، وتحويل فرصة الرئاسة إلى «أوكازيون» لحجز مقدرات مصر كلها فى جيب قادة الجماعة، ولم يبالوا بفقدان مرسى لشرعيته الإجرائية، ولا بفقدان حكم الإخوان لشرعية الرضا العام،

وتصوروا أن بوسعهم حكم مصر بالتخويف واغتيال قادة الثورة فى ميادين الغضب، ودون أن يدركوا أن الأرض تميد من تحت أقدامهم، وأن الشعب الذى كسر حواجز الخوف بخلع مبارك فى ١٨ يومًا، هو الشعب نفسه القادر على خلع حكم الإخوان فى هبة ريح، وقبل أسابيع وشهور طويلة سبقت عزل مرسى فعليا، نصحنا مرسى وجماعته بالاختيار الوحيد الذى كان صحيحا، وهو أن يقدم على الاستقالة، ويدعو لانتخابات رئاسية مبكرة، أو أن يجرى استفتاء طبقا لنص المادة ١٥٠ من دستوره، ويسأل فيه الناس عن رأيهم فى إجراء انتخابات مبكرة، ووقتها رفض مرسى، ورفض الإخوان فى عناد وصلف وكبر وعجرفة، فهم يعرفون النتيجة سلفا، ويعرفون أن جماعة الإخوان نزلت على اللحم، ولم يعد يناصرها سوى أفرادها، والموزعون الآن فى تجمعات محدودة أكبرها عند إشارة رابعة العدوية، وفقدت الجماعة شعبيتها التى كونتها فى أربعين سنة مضت، فقدت شعبية الأربعين سنة فى سنة واحدة من الرئاسة، وكانت تلك تجربة دراما هائلة فى حياة الشعب المصرى، أعادت بناء وعيه الثورى من قلب محنة حكم الإخوان، وأعادت وصل ما انقطع مع زمن ثورة عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والذى انقلب عليه السادات - بعد حرب ١٩٧٣ - ثم مبارك، وهو ما يفسر ظاهرة الشعبية الفياضة للفريق أول عبد الفتاح السيسى، والتى تبدو - فى كثير من ايحاءاتها - كأنها استدعاء لعبد الناصر جديد.

نعم، لقد بدأت عملية تحرير مصر، بخروج الملايين فى فيضان بشرى كاسح، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة، وليس بحركة الضباط الأحرار.

"صوت الأمة" فى ٢٩ من يوليو ٢٠١٣